صيغة تمويل الخدمات والمنافع
متطلباتها وإمكانية تطبيقها كمصدر للتمويل الشخصي
دراسة ميدانية لمصرف الجمهورية بليبيا

اعداد

أبوبكر عبد الكريم بارق الناب

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في البنوك والمالية الاسلامية

معهد البنوك والمالية الاسلامية

الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا

ابريل ٢٠٢١م

ملخص البحث

هدف البحث إلى معرفة مدى توافر متطلبات صيغة تمويل الخدمات والمنافع, وإمكانية تطبيق هذه الصيغة في المصارف الليبية الإسلامية،كحل لمشكلة توقف التمويل الشخصي لعملاء المصارف الليبية كبديل لتوقف الإقراض الربوي، للمساهمة في تلبية احتياجات العملاء من السيولة، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من الناحية النظرية، أما من الجانب الإجرائي فتم الاعتماد على أداة الاستبانة التي تم طرحها على العينة المكونة من ٢٨٤ فردا، وكلهم يعملون في مصرف الجمهورية الموجود في ليبيا، وكذلك اعتمد البحث على أداة المقابلة، التي تم إجراؤها مع ٧ من القيادات المصرفية. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن مصرف الجمهورية موضوع البحث يمتلك الإمكانيات المالية والخبرات الفنية التي تساعده على تطبيق صيغة تمويل الخدمات والمنافع، كما أن لدى قيادات المصرف القناعة بأهمية تطبيق الصيغة؛ لتوفير التغطية المناسبة لاحتياجات العملاء من السيولة في شكل خدمات ومنافع. ومن خلال المقابلات تبين أنه يوجد إجراءات قام بها المصرف لتطبيق الصيغة منها: افتتاح قسم وتعيين رئيس لتسيير أعماله، بالمقابل يوجد تباطؤ في تطبيق الصيغة ناتج عن تأخر مسؤول الرقابة الشرعية في الرد على مشورة إدارة المصرف للبدء في التطبيق. كما ناقشت الدراسة مصادر التمويل المطروحة في المصارف الإسلامية كبديل للتمويل الشخصى الربوى، والتى منها القرض الحسن الذى تتعامل به المصارف الإسلامية بنطاق ضيق؛ لعدم مردوده الربحى للمصرف، وصيغة التورق المصرفى المنظم والعينة اللتين أشارت جل الدراسات إلى عدم جواز التعامل بهما من الناحية الشرعية, وصيغة الرهن والتى تعمل بشكل محدود في تقديم الخدمات، وهى ذات عائد متدن للمصرف بالاضافة إلى صيغة المرابحة، والتى تغطي جانبا كبيرا من عمليات الشراء والبيع الآجل. ومن خلال ما ظهر لنا في هذا البحث من نتائج، تبقى صيغة تمويل الخدمات والمنافع الصيغة الملائمة للتطبيق في المصارف الليبية.

ABSTRACT

The research aims to check the availability of the conditions necessary for the services funding formula and if this can be applied in the Islamic banks of Libya. It proposes a solution to Libyan banks halting individual financing and an alternative to the usurious lending (riba) to assist in meeting the cash requirements of clients.Theoretically,the research used a descriptive analytical approach.As for the procedural aspect,a questionnaire was conducted for a sample of ٢٨٤ employees at the Jumhouria Bank of Libya.Interviews were also conducted with ٧ banking leaders.The research reached a number of conclusions such as the Jumhouria Bank, subject of the research, possesses the financial capabilities and technical expertise required to apply the services funding formula.The bank's management showed to be convinced that the formula must be applied to cover the cash needs of clients in the form of benefits and services.

The interviews showed that the bank had taken some measures to apply the formula, for example starting a new division and appointing a head for its operations. On the other hand, there is a slowdown in the application due to the delayed response from the Sharia Compliance representative to the consultation requested by the bank management to start the application. The research further examined the funding sources proposed in the Islamic banks as an alternative to usurious individual funding.These alternatives include the interest-free loan that is barely applicable in Islamic banks due to its non-profitability, and the two formulas of organized Tawarruq (securitization) and Einah (buy-back), which are Sharia non-compliant according to all researches, and the possessory lien formula, which is barely applicable in providing services and has a low return to the bank, and the Murabaha formula, which covers a large portion of the forward buying and selling transactions.Based on the results of this research, the services funding formula remains the appropriate formula for application in Libyan banks .

APPROVAL PAGE

The thesis of Abubaker Abdulkarim Mohamed Barg Enab has been approved by the following :

_____

Azman Mohd Noor
Supervisor

_____

Saidatolakma Mohd Yunus
Co-Supervisor

_____

Aznan Bin Hasan
Internal Examiner

_____

Mohamed Fairooz Bin Abdul Khir
External Examiner

_____

Engku Muhammad Tajuddin Bin Engku Ali
External Examiner

_____

Radwan Jamal Elatrash
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations except where otherwise stated. Also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions .

Abubaker Abdulkarim Mohamed Brag Enab

Signature:……. Date:……..

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٠م محفوظة لـ: أبو بكر عبد الكريم بارق الناب

"صيغة تمويل الخدمات والمنافع متطلباتها، وإمكانية تطبيقها كمصدر للتمويل الشخصي": دراسة ميدانية لمصرف الجمهورية بليبيا

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو ألتسجيل من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات ألآتية:

١. يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢. يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣. يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الآخرى.
٤. سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥. سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث للأفراد من خلال عنوانه الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: ابوبكر عبد الكريم بارق الناب

التوقيع: ..... التأريخ ٠١ / ٠١ /٢٠٢١

الشكر والتقدير

لله حمد لا يغيب، ومن الثناء ما يطيب، وفيه الرجاء الذي لا يخيب، والصلاة والسلام على حبيب الرحمن، ونور الزمان، وعلى الآل والصحب والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى ما شاء الله من الزمان؛ ثم أما بعد..

أشكر الله جل وعلا على جميع نعمه، وعلى جزيل فضله ومنه وكرمه بأن تفضل علينا بإتمام هذا العمل، فله الحمد والشكر والثناء الحسن، حمدا خارجا عن قيد الزمان لرب الزمان والمكان والخلق أجمعين.

ثم أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى االدكتور/ عزمان محمد نور لقبوله الإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا, جعلها الله في ميزان حسناته. وأتوجه بالشكر إلى الدكتوره/سيدة الاقمار يونس .بفبولها المساعدة في الاشراف على دراستنا,كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشةالموقرة؛ لقبولهم مناقشة البحث، ومساعدتى في تقدبم النصح بما هو مفيد لبحثى. جزاهم الله كل خير.

إلى روح أبى عبد الكريم بارق الناب الزكية الطاهرة رحمة الله عليه

إلى أمى أطل الله فى عمرها

إلى أخوتى وأخواتى

إلى زوجتى وابنائى وبناتى:

فاطمة، عبدالكريم، جود ومحمد

وإلى كل من علمنى حرفا

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح..... هـ

الإقرار بحقوق الطبع ..... و

الشكر وألتقدير ..... ز

فهرس الجداول ..... ن

فهرس الاشكال..... ع

الفصل التمهيدى: خطة البحث وهيكله العام ١

مقدمة ١

مشكلة البحث ٢

أهداف البحث ٤

فرضيات البحث ٤

أهمية البحث ٥

حدود البحث ٦

متغيرات البحث ٦

مصطلحات الدراسة..... ٧

الدراسات السابقة..... ٨

الفصل الثانى: التمويل الشخصى فى المصارف الإسلامية ٢٢

المبحث الأول: التمويل الشخصي كما تجريه المصارف الإسلامية..... ٢٢

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي ٢٢

المطلب الثاني: أنواع صيغ التمويل الشخصي الإسلامي..... ٢٤

أولًا: التمويل بصيغة القرض الحسن ٢٤
ثانيًا: التمويل بصيغة التورق ٣٠
ثالثًا: التمويل بصيغة بيع العينة ٤٠
رابعًا: التمويل بصيغة الرهن ٤٩
خامسًا: صيغة تمويل المرابحة ٥١
المبحث الثانى: صيغة تمويل الخدمات والمنافع ٥٤
المطلب الأول: تعريف الخدمة وخصائصها ٥٥
أولا: تعريف الخدمة ٥٥
ثانيا: تصنيف الخدمات..... ٥٧
ثالثًا: خصائص الخدمات ٥٨
رابعا المنفعة.....٦٠
خامسا :اركان المنفعة ٦٢
سادسا شروط المنفعة ٦٣
المطلب الثانى :علاقة الاجارة بتمويل الخدمات والمنافع.....٦٤
اولا:تعريف الاجارة لغة واصطلاحا.....٦٤
ثانيا:انواع لاجارة.....٦٥
ثالثا:علافة الاجارة بتمويل الخدمات والمنافع.....٦٧
المطلب الثالث: تطبيفات لصيغة تمويل الخدمات والمنافع:..... ٧٠
أولًا: الدوافع ٧٠
ثانيا: الخدمات التي يمكن تمويلها..... ٧١
ثالثا: الخصائص التمويلية لعقد تمويل الخدمات والمنافع..... ٧٣
رابعا: اجراءات والية تطبيق تمويل الخدمات والمنافع..... ٧٣
خامسا:نماذج الخدمات المقدمة من البنوك.....٧٥
سادسا:مخاطرتطبيق صيغة الخدمات المنافع.....٨٣
خلاصة الفصل الثانيتو ٨٤

الفصل الثالث: المتطلبات المصرفية لتطبيق صيغة تمويل الخدمات، والمنافع ٨٥
المبحث الأول: المتطلبات الشرعية، والتشريعية ٨٥
المطلب الأول: المتطلبات الشرعية ٨٦
ثانيا: مشروعية تمويل الخدمات والمنافع..... ٨٦
المطلب الثاني: الإطار التشريعي لتمويل الخدمات، والمنافع ٩١
أولا: التشريعات والقوانين الليبية ٩١
ثانيا: قرارات المؤتمر الوطني العام – ليبيا..... ٩٣
المبحث الثانى: متطلب الخبرات والكفاءات ٩٤
المطلب الأول: متطلبات الخبرات والكفاءات..... ٩٥
أولًا: تأهيل وتدريب الكوادر البشرية ٩٥
ثانيًا: مجالات تأهيل، وتدريب الكوادر البشرية..... ٩٦
ثالثًا: مراكز التدريب المصرفي في المصارف الليبية ٩٨
المبحث الثالث: المتطلبات الإدارية و الفنية..... ١٠١
المطلب الأول: المتطلبات الإدارية ١٠١
أولًا: عناصر العملية الإدارية في المنظمة الإسلامية..... ١٠١
ثالثًا: مساهمة مصرف ليبيا المركزي في دعم عمل المصارف الإسلامية ١٠٤
المطلب الثانى: المتطلبات الفنية ١٠٥
أولًا: هيئة المحاسبة، والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ١٠٦
ثانيًا: أهداف هيئة المحاسبة، والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.. ١٠٦
ثالثًا: قرارات مصرف ليبيا المركزي بخصوص دعم المتطلبات المالية، والمحاسبية، للمصارف الإسلامية ١٠٧
رابعا: المتطلبات التكنولوجية..... ١٠٨
خلاصة الفصل الثالث..... ١٠٩
الفصل الرابع: المنهجية **١١٠**
المقدمة ١١٠

المبحث الأول: تجمع البيانات وعرضها ١١٠
المطلب الأول: تجمع البيانات ١١٠
أولًا: أنواع البيانات ١١٠
ثانيًا: مجتمع الدراسة ١١١
ثالثًا: عينة الدراسة ١١٢
رابعًا: أداة الدراسة ١١٣
المطلب الثانى: عرض وتحليل البيانات ١١٤
أولًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث ١١٤
ثانيًا: صدق وثبات أدوات الدراسة ١١٤
المطلب الثالث: تحليل البيانات ١١٦
أولا: تحليل المتغيرات الديموغرافية ١١٦
انيا :أختبار التوزيع الطبيعى ١٢٠
ثالثا :أختبار الارتباط المتعدد ١٢١
رابعا :أختبار التحليل التعاملى ١٢٢
خامسا: التكرارات للمحاور ١٢٤
سادسا: تحليلONE SAMPLE T test لفقرات الدراسة ١٣٥
سابعا: تحليل الارتباط الخطى البسيط ١٤١
ثامنا: معامل الارتباط الخطي البسيط " لبيرسون" Pearson ١٤٢
تاسعا: نموذج الانحدار الخطى المتعدد..... ١٤٤
عاشرا: اختبار المعنوية الكلية للنموذج ١٤٩
احد عشر: تحليل الانحدار لأبعاد متطلبات صيغة الخدمات والمنافع ١٥٠
اثنى عشر: اختبار المعنوية الكلية للنموذج..... ١٥١
الفصل الخامس: التحليل النوعى ١٥٨
المبحث الأول: التحليل النوعى ١٥٨
المطلب الاول: اعداد عرض المقابلة الشخصية..... ١٥٨

أولًا: هدف المقابلة الشخصية ١٥٨
ثانيًا: القيادات المصرفية المشاركة في المقابلة الشخصية: ١٥٨
ثالثًا: محاور المقابلة الشخصية..... ١٥٩
المطلب الثاني: نتائج تحليل المقابلة الشخصية..... ١٦٠
المحور الأول: دوافع تطبيق صيغة الخدمات، والمنافع..... ١٦٠
المحور الثاني: تحديات تواجه تطبيق صيغة تمويل الخدمات والمنافع.... ١٦٣
الخاتمة **١٦٩**
أهم النتائج ١٦٩
أهم التوصيات..... ١٧٤
قائمة المصادر والمراجع..... ١٧٦
الملاحق ١٨٧

فهرس الجداول

جدول ١	: أفراد عينة البحث وفقا لتحديد حجم العينة	١١٢
جدول ٢	: مقياس ليكرت	١١٣
جدول ٣	: تحليل معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة	١١٥
جدول ٤	: تحليل معامل ألفا كرونباخ لجميع أسئلة الاستبانة	١١٥
جدول ٥	: أفراد العينة وفقا للنوع	١١٦
جدول ٦	: أفراد العينة وفقا للعمر	١١٧
جدول ٧	: أفراد العينة وفقا للمؤهل العلمي	١١٨
جدول ٨	: أفراد العينة وفقا للمنصب الوظيفي	١١٩
جدول ٩	: أفراد العينة وفقا لسنوات الخبرة	١٢٠
جدول ١٠	: التوزيع الطبيعى على مستوى العوامل	١٢١
جدول ١١	: نتائج اختبار الارتباط الداخلى	١٢٢
جدول ١٢	: نتائج اختبار كمو وباتلت لنموذج الدراسة	١٢٣
جدول ١٣	: التحليل العاملى الاستكشافى لنموذج الدراسة	١٢٤
جدول ١٤	: تكرارات محور للمتطلبات الشرعية	١٢٥
جدول ١٥	: تكرارات محور للمتطلبات التشريعية	١٢٧
جدول ١٦	: تكرارات محور لمتطلبات الخبرات والكفاءات	١٢٨
جدول ١٧	: تكرارات محور للمتطلبات الفنية	١٣١
جدول ١٨	: تكرارات محور إمكانية تطبيق الخدمة	١٣٣
جدول ١٩	: قيمة اختبار T للمتطلبات الشرعية	١٣٦
جدول ٢٠	: قيمة اختبار T للمتطلبات التشريعية	١٣٧
جدول ٢١	: قيمة اختبار T لمتطلبات الخبرات والكفاءات	١٣٨
جدول ٢٢	: قيمة اختبار T للمتطلبات الفنية	١٣٩

جدول ٢٣ : قيمة اختبار T لإمكانية تطبيق الخدمة ١٤٠
جدول ٢٤ : اختبار T لجميع المحاور ١٤١
جدول ٢٥ : اختبار بيرسون لجميع المتغيرات ١٤٣
جدول ٢٦ : العلاقة بين متطلبات تطبيق الصيغة وإمكانية التطبيق ١٤٤
جدول ٢٧ : التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية لنموذج الفرضية الرئيسة ١٤٨
جدول ٢٨ : اختبار المعاملات إحصائيا للنموذج الرئيس ١٤٩
جدول ٢٩ : نتائج اختبار الفرضية الرئيسة ١٥٠
جدول ٣٠ : التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية لبعد المتطلبات الشرعية ١٥٠
جدول ٣١ : اختبار المعاملات إحصائيا لنموذج البعد الأول ١٥١
جدول ٣٢ : التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية لبعد المتطلبات التشريعية ١٥٢
جدول ٣٣ : اختبار المعاملات إحصائيا لنموذج البعد الثاني ١٥٣
جدول ٣٤ : لتقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية لبعد متطلبات الخبرات ١٥٣
جدول ٣٥ : اختبار المعاملات إحصائيا لنموذج البعد الثالث ١٥٤
جدول ٣٦ : التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية لبعد المتطلبات الفنية ١٥٥
جدول ٣٧ : اختبار المعاملات إحصائيا لنموذج البعد الرابع ١٥٦
جدول ٣٨ : نتائج اختبار الفرضيات ١٥٦
جدول ٣٩ : نتائج تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ١٥٧
جدول ٤٠ : معدلات الانحدار لكل فرضية من فرضيات الدراسة ١٥٧
جدول ٤١ : بيانات قيادات المصرف المشاركة في المقابلة الشخصية ١٥٩
جدول ٤٢ : محاور المقابلة الشخصية ١٥٩

فهرس الأشكال

شكل ١	: أفراد العينة وفقا لنوع الجنس	١١٦
شكل ٢	: أفراد العينة وفقا للعمر	١١٧
شكل ٣	: أفراد العينة وفقا للمؤهل العلمي	١١٨
شكل ٤	: أفراد العينة وفقا للمنصب الوظيفي	١١٩
شكل ٥	: أفراد العينة وفقا للخبرة	١٢٠
شكل ٦	: تكررات المحاور للمتطلبات الشرعية	١٢٦
شكل ٧	: تكرارات المحاور للمتطلبات التشريعية	١٢٧
شكل ٨	: تكررات المحاور لمتطلبات الخبرات والكفاءات	١٣٠
شكل ٩	: اتكررات المحاور للمتطلبات الفنية	١٣٢
شكل١٠	: تكررات المحاور لإمكانية تطبيق الخدمة	١٣٤

الفصل التمهيدى
خطة البحث وهيكله العام

مقدمة

شهدت العقود الأربعة الأخيرة ظهور العديد من المؤسسات المالية الإسلامية، التي من أبرزها المصارف الإسلامية، والتي لاقت قبولا كبيرا من المسلمين، وغير المسلمين، وهذا القبول لم يكن من قبيل الصدفة، وخصوصا من غير المسلمين، فما تحققه المصارف الإسلامية في استثماراتها، يعد نجاحا عظيما، يغري المصارف التقليدية بتطبيق الصيرفة الإسلامية. فقد أوردت مجلة اتحاد المصارف العربية: "أن الصناعة المصرفية الإسلامية شهدت نموا متسارعا، وبلغ انتشارها شتى أقطاب المعمورة، وإذ لا يخفى على عين ناظر ما مرت به هذه التجربة من تطور برهن على عالمية الشريعة الإسلامية في التعاملات الاقتصادية، وقد دفع هذا الأمر الكثير من المستثمرين إلى ضخ رؤوس أموالهم بغية الاستفادة من هذا النظام الاقتصادي بالشكل الذي غطى احتياجات طالبي الاقتراض، مما رفع إجمالي الأصول المالية –وفقا للتقرير السنوي– إلى اثني عشر ضعفا في عام ٢٠١٧م[١]. لقد كان لظهور المصارف الإسلامية دور كبير في إيجاد أوجه عديدة لاستثمار أموال العملاء، أصحاب الودائع الاستثمارية، بالإضافة إلى هذه التمويلات الاستثمارية التي ساهمت في إيجاد بديل للقرض الربوي. واتفقت المصارف الإسلامية على الاستثمار في الخدمات التي تقوم بها المصارف التقليدية، باستثناء الخدمات التي تقوم على الفائدة في تعاملاتها، مثل: فتح الحسابات للعملاء، وإجراء الحوالات الداخلية والخارجية، وإصدار الصكوك العادية والمصدقة، وبيع العملات، وتسديد فواتير الكهرباء والهاتف، واستبعدت من تعاملاتها التعامل بخصم الكمبيالات بفائدة.وتعد الصيرفة الإسلامية في ليبيا في طور الإنشاء والتوسع في تبني الخدمات الإسلامية، فالمصارف الإسلامية قدمت نفسها في ليبيا

---

[١] مجلة اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، يوليو٢٠١٩م، العدد ٤٦٤.

كبديل للمصارف التقليدية؛ التي تعرضت للعديد من الانتقادات، ومن أهمها مسألة الفائدة التي كثر الجدل حولها من الناحية الشرعية، وبالرغم من حداثة نشأة المصارف الإسلامية في ليبيا، إلا أنها انتهجت استراتيجية للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكان من أبرز أهداف المصارف الإسلامية مراعاة الجانب الاجتماعي –وليس مجرد تحقيق الأرباح–، وهو المساهمة في مد يد العون لبعض فئات المجتمع من عملاء المصرف ممن تضطرهم الظروف لطلب التمويل، وكذلك نشر مبادئ شريعتنا السمحة؛ لذا فإن التركيز على التوسع في صيغ التمويل الإسلامي، وتقديم خدمات تجذب العملاء، وتحوز على رضاهم، من ضمن أهم أهداف المصارف الإسلامية في ليبيا[٢]. وفي هذا الصدد، صار من الملزم للمصارف الإسلامية في ليبيا –كبديل للمصارف التقليدية– تطوير أدوات وقنوات تمويلية تتماشى، واحتياجات العملاء وفق الشريعة الإسلامية، ومن أهم وأبرز هذه الأدوات: تمويل الخدمات، والذي يظهر بدوره سياسة المصارف الإسلامية المبنية على التنويع في منتجات التمويل المصرفية الهادفة إلى التوسع في زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، وجذب فئات جديدة، من خلال تقديم خدمات مصرفية عملية؛ تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية؛ لتمويل خدمات يحتاجها الكثير من عملاء المصرف .

مشكلة البحث:

أحتل التمويل الشخصي ، مكانة كبيرة في تمويلات المصارف التجارية الليبية ، خاصة الإقراض الشخصي (السلف الاجتماعية)، ويقول نوري بريون مدير أدارة الرقابة على المصارف ، بمصرف ليبيا المركزى في صحيفة المستقبل وهو يتحدث عن حجم التمويل الشخصي: بلغ تقدير تمويل السلف الاجتماعية عام ٢٠١٠م حوالي ثلاثة مليارات وسبعمائة وواحد وسبعين مليون دينار؛ حيث يمكن تقدير الفائدة المالية لهذا المبلغ بحوالي مائتين وخمسة وأربعين مليون

٢٢(٢) حمد سمحان، حسين، وأحمد العارف، العساف، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي**، دار المسيرة للنشر والطباعة ،عمان، الأردن، ، ط١، ٢٠١٥م، ص٣.

دينار[٣]، وهو ما يقترب من الثلاثين بالمائة من إجمالي القروض المقدمة من البنوك في الجماهيرية، وهنا يظهر حجم التمويلات التي كانت تمنحها المصارف في ليبيا لعملائها.

ووفقًا لقرار البرلمان الليبي رقم (١) لسنة ٢٠١٣، ورغبة من البنك المركزي الليبي في دفع التعاملات المالية إلى ما يوافق الشريعة الإسلامية بشكل كلي؛ أصبحت المصارف الليبية في أزمة كبيرة فإلى جانب هذه العوائد التي كانت من نصيب هذه البنوك، فإن تعذر البديل يجعل من هذا التغيير ما يشبه الكارثة.

فكيف يمكن تعويض العملاء عن حاجاتهم الأساسية؟ مثل: مصروفات التعليم، وسداد المستحقات والفواتير، وكذلك الديون الناتجة عن المرض، أو الجراحات التي يجريها هؤلاء العملاء، بل كيف يمكنهم السفر للسياحة أو حتى لأداء فريضة الحج، وتلبية الاحتياجات اليومية من طعام ومأكل وملبس وزيارات اجتماعية، وغيرها من الأمور الحياتية الهامة.

ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد صيغ تمويلية جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات العملاء، ومواكبة البنوك لتطلعات المجتمع الليبي.

ولما كانت صيغة "**تمويل الخدمات والمنافع**" مطبقة لدى بعض المصارف العربية والإسلامية، كصيغة للتمويل الشخصي، دعت الحاجة إلى التعرف على إمكانية تطبيقها في المصارف الليبية كبديل إسلامي، وذلك من خلال دراسة مدى توافر متطلبات الصيغة لدى مصارف ليبيا، وإمكانية التطبيق الفعال لها، كمصدر للتمويل الشخصي، بعد توقف التمويل الشخصي الربوي.

وعليه تمحورت إشكالية الدراسة في إجابة التساؤل الآتي:

"ما مدى توافر متطلبات صيغة تمويل الخدمات والمنافع في المصارف الإسلامية؟"

---

(٣) التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي لسنة ٢٠١٠، ص(٨٤). نورى عبد السلام بريون، **صحيفة المستقبل الليبية** على شبكة الإنترنت التاريخ ٣/١٠/٢٠١٨، الساعة الربعة مساء، http://archive٢.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/٢٨٧١١

ومن تساؤل المشكلة الرئيس، انبثقت عدة تساؤلات فرعية كانت كالتالي:

١- ما البدائل المطروحة كحل للتمويل الشخصى؟

٢- ما المقصود بصيغة تمويل الخدمات والمنافع المعمول بها في المصارف الإسلامية؟

٣- ما مدى توافر متطلبات تطبيق صيغة تمويل الخدمات والمنافع، والمتمثلة في (المتطلبات الشرعية، والمتطلبات التشريعية، والمتطلبات الإدارية والتنظيمية، والمتطلبات الفنية) في المصارف الليبية؟

٤- هل توجد إمكانية لتطبيق صيغة الخدمات، والمنافع في المصارف الليبية، في ظل توافر متطلباتها في المصارف الليبية؟

أهداف البحث :

تتحدد اهداف البحث في الآتى:-

١- دراسة البدائل المطروحة كحل للتمويل الشخصى.

٢- دراسة صيغة تمويل المنافع والخدمات المطروحة كحل للتمويل الشخصى في المصارف الليبية.

٣- قياس مدى توفر متطلبات تطبيق صيغة تمويل الخدمات والمنافع، والمتمثلة في: (المتطلبات الشرعية، والمتطلبات التشريعية، والمتطلبات الإدارية والتنظيمية، والمتطلبات الفنية) في المصارف الليبية.

٤- تحليل العلاقة بين متطلبات تطبيق صيغة تمويل الخدمات والمنافع، وإمكانية التطبيق لهذه الخدمة في المصارف الليبية الإسلامية.

فرضيات البحث :

انعكاسا لأسئلة الدراسة، واستنادا عليها، تمثلت فرضيات هذه الدراسة في الآتي:

١-تتوافر المتطلبات الشرعية لتطبيق صيغة تمويل الخدمات والمنافع، في المصارف الليبية.

٢-القوانين والتشريعات الصادرة من السلطات التشريعية مشجعة لتطبيق صيغة تمويل الخدمات والمنافع، في المصارف الإسلامية.

٣-يمتلك المصرف الخبرات والكفاءات المناسبة التي يعتمد عليها، في نجاح أعمال المصرف الإسلامي.

٤-تمتلك المصارف الإسلامية الليبية إمكانات إدارية وفنية، تشجع على تطبيق صيغة تمويل الخدمات والمنافع.

٥-توافر متطلبات تطبيق صيغة تمويل الخدمات والمنافع؛ يعد كافيا لإمكانية تطبيق الصيغة في المصارف الليبية الإسلامية.

أهمية البحث :

لا شك أن لمثل هذه الدراسات أهمية كبيرة للمجتمع الإسلامي ككل، من خلال تعزيز التعامل المالي الشرعي، بين مؤسسات المجتمع وأفراده، والبعد عن التعاملات الربوية، والمخالفات الشرعية.

كما أن "صيغة تمويل الخدمات والمنافع" تعد من أحدث الخدمات المقدمة في المصارف الإسلامية لجمهور العملاء؛ وبالتالي فإن البحث في سبل تعزيز وتفعيل هذه الخدمة في المصارف الإسلامية في ليبيا (والتي من أبرزها في مجال الصيرفة الإسلامية؛ مصرف الجمهورية)، يشكل أهمية كبيرة في كسب رهان المنافسة أمام المصارف التقليدية المحلية والأجنبية. وتكمن أهمية هذه الدراسة لقطاع الصيرفة الإسلامية في معرفة إمكانية وضع بديل مناسب؛ لتلبية حاجات العملاء من السيولة، من خلال تمويل الخدمات والمنافع ، وهو ما يؤمل أن يكون نقطة انطلاق لتفعيل مثل هذه الخدمات بشكل أكبر في مصرف الجمهورية، وبقية المصارف الإسلامية، ومن جانب آخر، فإن المساهمة المرجوة لهذه الدراسة في مجال الصيرفة الإسلامية، من خلال تناولها هذا الموضوع، الذي ندرت فيه الدراسات المحلية والعربية تشكل أهمية علمية من خلال الإضافة

الأكاديمية للمكتبات في هذا المجال، والعمل على أن تكون دليلا، ومرجعا للباحثين في صيغ التمويل الإسلامي،وخصوصا تمويل الخدمات والمنافع .

حدود البحث:

تحدد مجالات هذه الدراسة في ثلاثة حدود، والمتمثلة في الآتي:

١- الحدود الموضوعية: وتمثلت في حدود موضوع الدراسة، على معرفة مدى توفر متطلبات تطبيق صيغة تمويل الخدمات والمنافع، وإمكانية تطبيق تلك الصيغة في المصارف الإسلامية الليبية،كمصدر للتمويل الشخصي.

٢-الحدود المكانية والبشرية: تتمثل حدود الدراسة المكانية في مصرف الجمهورية وفروعه داخل مدينة طرابلس باعتبارها عاصمة ليبيا ويتواجد بها ٦٤ فرع لمصرف الجمهورية ، وباعتبار طرابلس عاصمة الدولة الليبية فهى تحتضن اغلب النشاطات الاقتصادية وبالتالي الدراسة تستهدف العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية بالفروع ذاتها.

٣-الحدود الزمنية: وتتمثل حدود الدراسة في الفترة التي تم فيها توزيع الاستبانة، وهي سنة ٢٠١٩م.

متغيرات البحث:

تتمثل متغيرات الدراسة في المتطلبات اللازمة لتطبيق صيغة تمويل الخدمات، والمنافع، التي تم تحديدها في مشكلة الدراسة.

ويمكن تعريفها في النقاط الآتية:

١- **المتطلبات الشرعية:** وتبدو هذه المتطلبات جلية في ظل التساؤل حول الشروط التي لابد أن تتحقق حتى يتم إنشاء مصرف إسلامي، مثل الاستناد إلى هيئة رقابية شرعية، ولا شك أن قرارت هذه الهيئة لابد أن تكون متكئة مع القرارات التي تصدر عن مجامع الفقه الإسلامية، وكذلك الفتاوى الصادرة من دار الإفتاء، والتي تضمن الشرعية باعتبارها مصدر التشريع الأساسي والمصيغ القانوني للمواد والبنود التي تنظم حركة هذه التعاملات داخل

المصرف الإسلامي؛ وذلك بغية توحيد الأحكام من ناحية المعاملات وخضوعها للشريعة الإسلامية.[٤]

٢- **المتطلبات الشرعية:** وهي التي تتمثل في القوانين التي تنظم حركة المعاملات، فيما بين المصرف والغير، والتي تحتاج إلى متخصصين قانونيين يشرفون على تطبيق هذه القوانين داخل المصارف، ويضمنون سير هذه القوانين بشكل مطابق لما جاءت عليه.

٣- **متطلبات الخبرات والكفاءات:** أي مدى توفر الخبرات، والكفاءات البشرية المؤهلة بالمصرف، ومدى اهتمام المصرف بالعنصر البشرى باعتباره العنصر الأساسي لعمل المصرف.

٤- **المتطلبات الإدارية والفنية:** ويقصد بها هنا كل ما يمتلكه المصرف من تنظيم إدراى فعال, وما يحتاجه المصرف، من إمكانات تكنولوجية (تقنية) ودورات مستندية مالية، للقيام بخدمة التمويل، والتواصل مع العملاء بسهولة ويسر[٥].

مصطلحات البحث:

تتلخص مصطلحات البحث في الآتى:

١-تعددت المسميات لصيغة تمويل الخدمات والمنافع، فقد أطلق عليها (الإجارة الموصوفة بالذمة، وعقود الاستنفاع، ومرابحة المنافع، أو حددت بنوع محدد مثل: منفعة التعليم).

٢.المنفعة:الفائدة المقصودة من الأشياء، والمستوفاة من أعيانها بالاستعمال [٦].

٣.الخدمة: هي كل عمل لا يشتمل على المادة أو لا يمكن لمسه، يحصل عليه العميل من خلال المصرف، هذا العمل من شأنه أن يكفي العملاء رغبتهم.

---

[٤]يزن، العطيات، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**، أطروحة دكتوراه قدمت لكلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية(مصر:٢٠٠٧ م)، ص٧٤. مصطفى ،أبو حميرة، ،نوري أسويسي،، ص٦.

[٥]سعود محمد الربيعة ، **تحول المصرف الربوى** الى مصرف اسلامي، مركز المخطوطات والثراث والثوثيق، الكويت ، ط ،١٩٩٢ م ، ص٣٨١

[٦]تيسير برمو،، **نظرية المنفعة في الفقه الإسلامي**، رسالة دكتوراه جامعة (دمشق سوريا: ٢٠٠٣م)، ص٣٢.

ومن أهم مميزات الخدمة أنها لا يمكن أن تخضع للفحص أو القياس[٧] .

٤-الخدمة المصرفية: هي إحدى الأنشطة التي يقوم بها المصرف؛ بقصد مساعدة واجتذاب عملاء جدد.

٥-المصرف الإسلامي: المؤسسة المتخصصة في التعاملات المالية وفقا لما جاءت به الشريعة الإسلامية، ومحور نشاط هذه المؤسسة قائم على استثمار شرعي غير ربوي[٨] .

٦-التمويل الشخصي: ويطلق عليه -أيضا- الائتمان الاستهلاكي، في مقابل التمويل التجاري، ويقصد به: التمويل الموه للعملاء؛ لاستيفاء أغراضهم الشخصية. ومن حيث أثره: فهو الدين الذي يتكبده الشخص عند شراء سلعة، أوخدمة شخصية تسدد في تاريخ محدد في المستقبل [٩].

الدراسات السابقة:

إن موضوع دراسة متطلبات صيغة تمويل الخدمات والمنافع، وإمكانية تطبيقها كمصدر للتمويل الشخصي، موضوع حديث العهد، لم تتطرق إليه دراسات أو بحوث سابقة؛ ولهذا كان من الصعوبة بمكان إيجاد دراسات سابقة تتحدث بصورة مباشرة عن استخدام تلك الصيغة كمصدر للتمويل الشخصي، إلا أن الباحث حاول حصر الدراسات التي تناولت موضوعات تقترب من مفاهيم دراسته الحالية.

فكان أهمها على النحو التالي:

دراسة: عبد الرحمن بن عبد الله السعدي، (٢٠١٨م)، بعنوان: إجارة الموصوف في الذمة تطبيقاتها المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية[١٠]:**هدفت الدراسة** إلى تأصيل مسألة إجارة

---

[٧]رائد نصري ،أبو مؤنس،،، **تمويل خدمات المنافع في المصارف الإسلامية**، (عمان، الأردن: دار رضوان للنشر والتوزيع، ط١، د.م)، ص٦٢.

[٨]يسري عبد الرحمن أحمد، ٢٠٠٨، **دور الصناعة المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية، (طرابلس ليبيا: ٢٠١٣م).

[٩]خياط محمد نجيب ، **دالة الطلب على التمويل الاستهلاكى** "فى مدينة جدة " ، ١٤٢٤ هـ

(١٠) عبد الرحمن السعدي، **إجارة الموصوف في الذمة تطبيقاتها المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية**، دار الميمان، ٢٠١٨م.